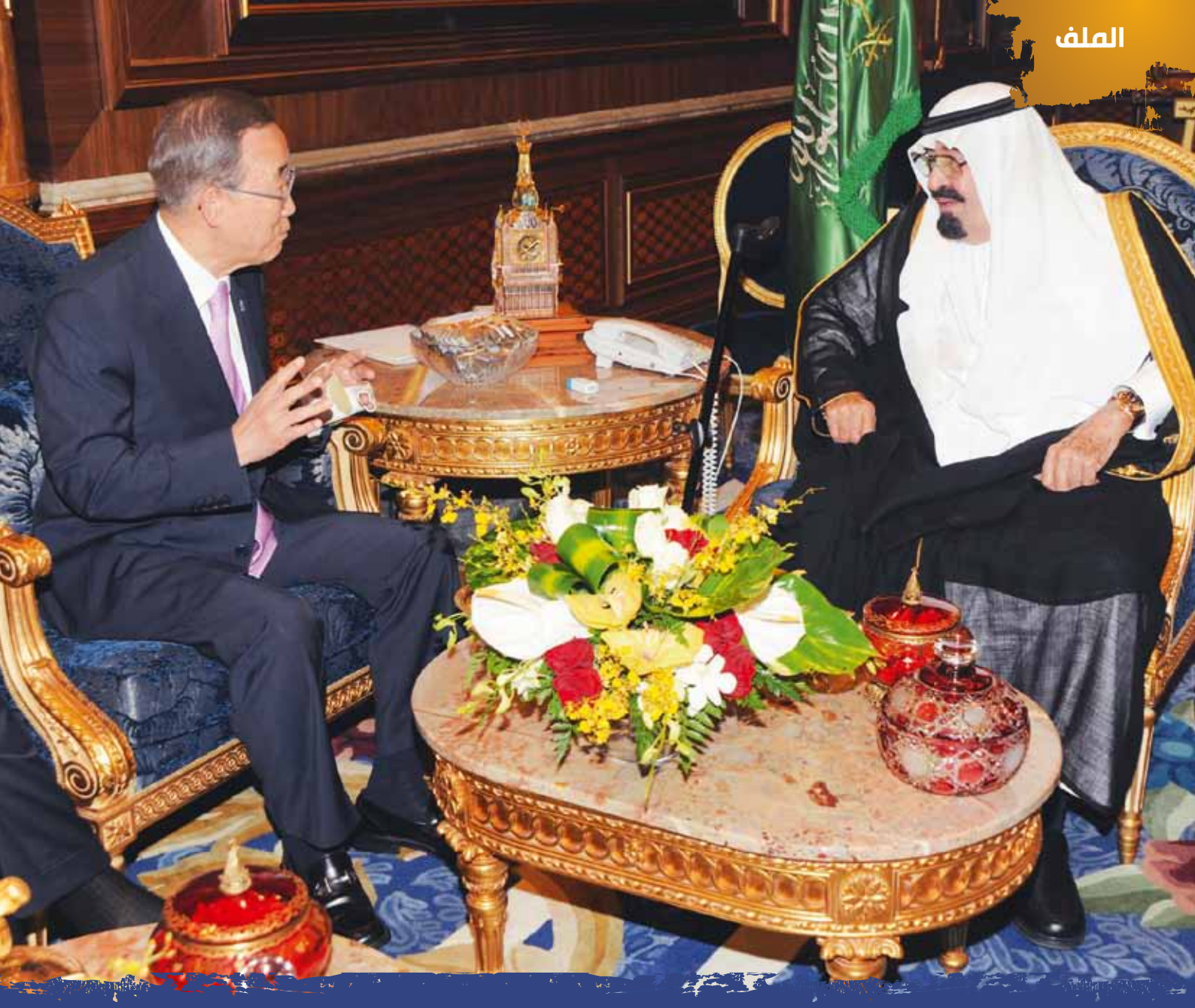

المملكة والأمم المتحدة.. مواقف تاريخية.. وتعاون حقوقي

من يطلع على تاريخ وجهود المنظمات الدولية عامة ومنظمة الأمم المتحدة بوكالاتها المتخصصة خاصة في إطار خدمة قضايا حقوق الإنسان لا يجد صعوبة في أن يلمس الجهود الحثيثة التي تبذلها المملكة في دعمها بوصفها إطارًا صالحًا للتعاون بين الأمم والشعوب ومنبرًا مهمًا للتخاطب والتفاهم ووسيلة فاعلة لفض المنازعات وعلاج الأزمات.

المملكة من الأعضاء المؤسسين لمنظمة الأمم المتحدة

اعتذار المملكة عن عضوية مجلس الأمن سابقة تاريخية

التبرع بـ١٠٠ مليون دولار لمركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب

والمملكة عضو مؤسس في منظمة الأمم المتحدة وشاركت في مؤتمر سان فرانسيسكو الذي تم خلاله إقرار ميثاق المنظمة بوفد ترأسه الملك فيصل بن عبدالعزيز آل سعود - رحمه الله - عندما كان وزيرًا للخارجية، حيث عقد أول اجتماع للجمعية العامة للأمم المتحدة في لندن يوم العاشر من يناير ١٩٤٦م بحضور ممثلي إحدى وخمسين دولة، كما اجتمع مجلس الأمن لأول مرة في لندن يوم السابع عشر من يناير من نفس العام.

وتعتز المملكة بالتزامها الدائم بالمبادئ والأسس التي تضمنها ميثاق سان فرانسيسكو وبسعيها الدؤوب نحو وضع تلك المبادئ والأسس موضع التطبيق العملي، مؤكدة على حقيقة أساسية مفادها أن مقدرة هذه المنظمة على القيام بجميع هذه الأدوار وكل تلك الأعباء تظل مرتبطة بمدى توفر الإرادة السياسية لوضع مبادئها وما تضمنه ميثاقها موضع التنفيذ الفعلي والعملي.

كما أكدت المملكة على أهمية تحديث الأمم المتحدة والأجهزة التابعة لها وتطويرها للقيام بدورها المطلوب ورأت أن الإصلاح الحقيقي يتطلب إعطاء الجمعية العامة دورًا أساسيًا في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

وكانت ولا تزال المملكة تؤمن بأن أي تطوير لهيكلة مجلس الأمن يجب أن تكون غايته تعزيز قدرات المجلس ليقوم بدوره على نحو فعال وفق ما نص عليه الميثاق، ومن هذا المنطلق فإن المملكة ترى ضرورة البعد عن ازدواجية المعايير في سياق السعي لتحقيق أهداف ومقاصد الميثاق، كما تؤكد على أهمية اقتران ذلك بتوافر الجدية والمصداقية عبر احترام مبادئ الشرعية الدولية وأحكام القانون الدولي ومقتضيات العدالة الدولية.

الاعتذار عن عضوية مجلس الأمن

كان لاعتذار المملكة عن قبول عضوية مجلس الأمن حتى يتم إصلاحه وتمكينه فعليًا وعمليًا من أداء واجباته وتحمل مسؤولياته في الحفاظ على الأمن والسلم العالميين ردود فعل إيجابية، وإيمانًا منها من بمسؤولياتها التاريخية تجاه شعبها وأمتها العربية والإسلامية وتجاه الشعوب المحبة والمتطلعة للسلام والاستقرار في جميع أنحاء العالم، وبأن التزام جميع الدول الأعضاء التزامًا أمينًا وصادقًا ودقيقًا بما تراضت عليه في الميثاق هو الضمان الحقيقي للأمن والسلام في العالم.

ورأت المملكة أن بقاء القضية الفلسطينية دون حل عادل ودائم لخمسة وستين عامًا نجم عنها عدة حروب هددت الأمن والسلم العالميين لدليل ساطع على عجز مجلس الأمن، وفشله في جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل سواء بسبب عدم قدرته على إخضاع البرامج النووية لجميع دول المنطقة دون استثناء للمراقبة والتفتيش الدولي، أو الحيلولة دون سعي أي دولة في المنطقة لامتلاك الأسلحة النووية ليعد دليلًا وبرهانًا دامغًا على عجز مجلس الأمن عن أداء واجباته وتحمل مسؤولياته.

كما أن السماح للنظام الحاكم في سوريا بقتل شعبه وإحراقه بالسلاح الكيماوي على مرأى ومسمع من العالم أجمع وبدون مواجهة أي عقوبات رادعة لدليل وبرهان آخر على عجز مجلس الأمن عن أداء واجباته وتحمل مسؤولياته.

مكافحة الإرهاب

وفي إطار الإسهام في دفع التعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب إلى الأمام وإيمانًا من المملكة بضرورة تعزيز وتفعيل التعاون بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من جهة والمنظمات الدولية والوكالات الإقليمية من جهة أخرى لمواجهة هذه الظاهرة، فقد أعلنت مساهمتها بمبلغ «عشرة ملايين دولار» لمركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، الذي دشن في شهر سبتمبر عام ٢٠١١م، لتغطية ميزانيته لثلاث سنوات، مؤكدة مساندتها لجميع الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب.

وشددت المملكة على ضرورة التصدي للإرهابيين ومخططاتهم التي لا يمكن تبريرها أو ربطها بعرق أو دين أو ثقافة، بل إنها تتعارض مع تعاليم ديننا الإسلامي الحنيف، وجميع الديانات السماوية التي تدعو إلى التسامح والسلم والاحترام وتحرم قتل الأبرياء.

وقال صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية رئيس وفد المملكة إلى اجتماعات الدورة السادسة والستين لاجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك في حفل تدشين المركز: «لقد عانت المملكة مثلها مثل العديد من دول العالم، من العمليات الإرهابية، وتعاملت معها بكل صرامة وجدية، ساندها في ذلك الشعب الذي وقف صفًا واحدًا مع قيادته في محاربة هذه الظاهرة الدخيلة على الوطن، والمنافية لمعتقداته وثقافته»، ولم تقتصر سياسة المملكة على التعامل أمنيًا مع هذه الظاهرة، بل اتسمت بالشمولية في التعامل مع الفكر الضال المؤدي إليه، وقطع كل سبل التمويل عنه.

وعقدت المملكة مؤتمرًا دوليًا لمكافحة الإرهاب في فبراير ٢٠٠٥م حضره خبراء ومختصون من أكثر من ٦٠ دولة ومنظمة دولية وإقليمية.

كما تقدمت المملكة إلى الأمين العام للأمم المتحدة وحكومات الدول المشاركة في المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب في مدينة الرياض بمقترح استصدار قرار من الجمعية العامة بتبني إعلان الرياض الصادر عن المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب والتوصيات

الصادرة عنه، بخاصة المقترح المقدم من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز بإنشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب، واقتراح المملكة أن يتم تشكيل فريق عمل من مختصين من لجنة مكافحة الإرهاب ومن الدول المشاركة في المؤتمر الدولي لدراسة التوصيات، ومقترح إنشاء المركز ووضع الخطوات التطبيقية لها وتقديمها إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها ٦١ لعام ٢٠٠٦م.

وتبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة في شهر سبتمبر ٢٠٠٦م بالإجماع قرارًا يدين الإرهاب بكافة أشكاله وصوره ويحدد استراتيجية شاملة لمكافحة هذه الآفة تقوم على احترام حقوق الإنسان ودولة القانون.

وكان للمملكة وعبر منابر الأمم المتحدة مواقف تاريخية مشرفة، فقد كانت ومازالت تدعو إلى كل ما فيه خير البشرية جمعاء فقد دعت إلى حماية حقوق الإنسان وسيادة القانون ونشر ثقافة السلام ومبادرات الحوار بين الثقافات والشعوب، وعدت هذه عناصر أساسية في أي استراتيجية فاعلة لمكافحة الإرهاب والتطرف، وأكدت أن احترام قرارات الشرعية الدولية ومبادئها هو السبيل الوحيد لحل النزاعات الدولية المزمنة والقضاء على بؤر التوتر مما يحرم الإرهابيين من استغلال مشاعر اليأس والإحباط الموجودة بسبب التعرض للظلم والعدوان والاحتلال.

حوار الأديان

استجابة لدعوة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود حفظه الله، إلى عقد اجتماع عالي المستوى للحوار بين أتباع الأديان والثقافات والحضارات المعتبرة، عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في مقر المنظمة بنيويورك في نوفمبر ٢٠٠٨م اجتماعًا على مستوى الزعماء وممثلي الحكومات لمختلف دول العالم للحوار بين أتباع الأديان والثقافات والحضارات المعتبرة.

وقال خادم الحرمين الشريفين في كلمته التي ألقاها خلال الاجتماع: «إن حوارنا الذي سيتم بطريقة حضارية كفيل - بإذن الله - بإحياء القيم السامية، وترسيخها في نفوس الشعوب والأمم، ولا شك ـ بإذن الله ـ أن ذلك سوف يمثل انتصارًا باهرًا لأحسن ما في الإنسان على أسوأ ما فيه ويمنح الإنسانية الأمل في مستقبل يسود فيه العدل والأمن والحياة الكريمة على الظلم والخوف والفقر».

ونوه في ختام الاجتماع معالي الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون في البيان الختامي للاجتماع بمبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، حفظه الله، بالدعوة للحوار بين أتباع الديانات والثقافات في العالم.

ووقع صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية في العاصمة النمساوية فيينا، في الثالث عشر من شهر أكتوبر ٢٠١١م، مع معالي نائب المستشار ووزير الشؤون الأوروبية والدولية لجمهورية النمسا الدكتور ميخائيل شبيندلغر، ومعالي وزيرة الخارجية والتعاون لمملكة إسبانيا ترينيداد خمينيس غارسيا - هريريا، اتفاقية إنشاء مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز العالمي للحوار، بحضور عدد من ممثلي الهيئات والمنظمات الدولية وهيئات الحوار الديني والثقافي، وعدد من الشخصيات الاجتماعية ومندوبي وسائل الإعلام.

القضية الفلسطينية

إن موقف المملكة من القضية الفلسطينية من الثوابت الرئيسية لسياستها منذ عهد الملك المؤسس عبدالعزيز آل سعود - رحمه الله - بدأ من مؤتمر لندن عام ١٩٣٥م المعروف بمؤتمر المائدة المستديرة لمناقشة القضية الفلسطينية، وحتى عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، حفظه الله، حيث قامت بدعم ومساندة القضية في مختلف مراحلها وعلى جميع الأصعدة (السياسية والاقتصادية والاجتماعية) وذلك من منطلق إيمانها الصادق بأن ما تقوم به من جهود تجاه القضية الفلسطينية إنما هو واجب يمليه عليها عقيدتها وضميرها وانتماؤها لأمتها العربية والإسلامية.

ومن منطلق المسؤولية التاريخية للمملكة تجاه القضية الفلسطينية والصراع العربي - الإسرائيلي فقد أكدت أن هذا الصراع يهيمن ويطغى على كل قضايا الشرق الأوسط، فلا يوجد صراع إقليمي أكثر تأثيرًا منه على السلام العالمي، وأن المستعمرات الإسرائيلية تقوض احتمالات قيام دولة فلسطينية متصلة وقابلة للحياة.

كما عبرت الدول العربية بجلاء عبر مبادرة السلام العربية التي أطلقتها

دعم القضية الفلسطينية والسورية وحث المجتمع الدولي لمساندتهما

استجابة الأمم المتحدة لدعوة خادم الحرمين للحوار بين الأديان

المملكة وتبنتها قمة بيروت العربية عام ٢٠٠٢م، عن التزامها بتحقيق السلام العادل والشامل الذي يقوم على قواعد القانون الدولي، غير أننا لم نجد التزامًا متبادلًا من إسرائيل.

وحول الأحداث والتغييرات التي تشهدها المنطقة العربية أكدت المملكة أن هذه الأحداث تتطلب موقفًا مسؤولًا يهدف إلى الحفاظ على استقرار دول المنطقة ووحدة أراضيها وسلامتها الإقليمية والسلم المدني في إطار المطالب المشروعة لشعوب المنطقة، وفي الوقت الذي تحرص فيه المملكة على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، إلا أن قيادتها تشعر بالأسى والحزن العميقين لسقوط العديد من الضحايا المدنيين من الأطفال والنساء والشيوخ جراء الأزمات والتحولات التي تشهدها المنطقة، وقد دعت المملكة إلى تغليب صوت العقل والحكمة في معالجة هذه الأزمات وتجنب العنف وإراقة المزيد من الدماء واللجوء إلى الإصلاحات الجادة التي تكفل حقوق وكرامة الإنسان العربي، مع ضرورة الحرص على الأمن والاستقرار في ربوع الوطن العربي والحفاظ على وحدة أوطانه واستقلالها.

القضية السورية

كانت ومازالت المملكة هي الراعي الرسمي للقضية السورية فلم تألُ جهدًا ماديًا كان أو سياسيًا نحوها، فتبرعت بمئات الملايين من الدولارات لدعم الشعب السوري الشقيق، آخرها حملة خادم الحرمين الشريفين لنصرة أطفال سورية. وقد طالبت المملكة مجلس الأمن بالوقوف أكثر من أي وقت مضى لممارسة دوره القانوني وتحمل مسؤولياته الأخلاقية وأن يبادر إلى الدعوة إلى وقف العنف واتخاذ كل الوسائل الكفيلة بإيقاف آلة القتل السورية عند حدها وإنقاذ المدنيين المحاصرين في حمص وحماة وجميع المدن السورية، وإيصال المساعدات الطبية والإنسانية إلى المدنيين المتضررين وتأييد مهمة المبعوث الدولي والعربي كوفي أنان والعمل على التوصل إلى حل سياسي يضمن للشعب السوري حقه في الحياة الكريمة والرخاء والأمن وينطلق من قواعد الوحدة الوطنية الشاملة التي تضم جميع أطياف الشعب السوري بمختلف انتماءاته السياسية والعرقية والطائفية والمذهبية وفقًا لخارطة الطريق التي وضعتها جامعة الدول العربية وأيدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة ونشر قوات عربية وأممية مشتركة لحفظ الأمن والسلام في سورية.

وكان لترأس صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن عبدالله بن عبدالعزيز نائب وزير الخارجية وفد المملكة لاجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في الذكرى السابعة والستين عظيم الأثر في بلورة منظوره للقانون الإسلامي وشرحه للعالم أجمع حيث قال: «إنني أؤكد التزام المملكة بسيادة القانون، بالشكل الذي يتلاءم مع ما حدده ميثاق الأمم المتحدة، وإننا نؤكد على أهمية أن يبقى هذا الميثاق الذي نص على أهمية الحرية، والسيادة، والعدالة للجميع نصب أعيننا خلال جهودنا لخلق مستقبل مشرق لأبنائنا الذين سيرثون عالمنا بمشكلاته وتحدياته.

مكافحة الفقر

ساهمت المملكة في الحد من آثار الكوارث الطبيعية وفي مكافحة الفقر والأمراض من خلال تبرعها لصناديق الأمم المتحدة المتعددة ومنها برامج الغذاء العالمي، بالإضافة إلى الدور الذي قام به الصندوق السعودي للتنمية وتقديمه مساعدات خلال العقود الثلاثة الماضية بنحو (١٠٠) مليار دولار استفاد منها أكثر من (٩٠) دولة نامية.

كما أكدت حكومة المملكة في كلماتها أمام الجمعية الدائمة للأمم المتحدة أنها تولي اهتمامًا كبيرًا بالجهود الرامية إلى تحقيق أهداف الألفية الإنمائية والتركيز على الحد من الفقر ومكافحة الأمراض المعدية التي تفتك بالبشرية دون هوادة.

وفي هذا السياق ناشدت المملكة الدول القادرة على الالتزام بما تعهدت به والمساهمة بالحصة التي قررتها الأمم المتحدة.

كما احتفلت الأمم المتحدة الخميس الحادي عشر من يناير لعام ٢٠١٣ بمرور

(كلمة خادم الحرمين أمام الأمم المتحدة)

قال خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، حفظه الله، في قمة الألفية التي نظمتها هيئة الأمم المتحدة بمقرها في نيويورك عام ٢٠٠٠م (حين كان وليًا للعهد آنذاك) «إن بلادي تعتز بأنها إحدى الدول المؤسسة لهذا الصرح الكبير، الأمم المتحدة، وتفخر بأنها كانت ولازالت عضوًا نشطًا وفعالًا تجاه أعمالها ومهامها، وتؤكد اعتقادها الراسخ أن الأمم المتحدة تبقى أمل البشرية الأكبر بعد الله جل جلاله في تحقيق تجنب الأجيال القادمة ويلات الحرب رغم ما قد يشوب آليات العمل من شوائب أو يعترضها من عقبات أو صعاب».

وأضاف خادم الحرمين الشريفين في كلمته «إن حكومة المملكة تنوه بالجهود المبذولة حاليًا والهادفة إلى تحديث وتطوير الأجهزة التابعة لمنظمتنا على النحو الذي يمكنها من القيام بدورها المطلوب وبالمستوى الذي يجعلها تواكب التطورات والمستجدات التي تجتاح العلاقات الدولية في الوقت الحاضر».

كما أكد – حفظه الله – على دعم المملكة لجهود الأمم المتحدة حيث قال: «إن إيماننا الراسخ بأهمية الدور الذي يمكن أن تقوم به منظمة الأمم المتحدة في التعامل مع الأزمات والسعي لتجنيب أهوال الحروب وتهيئة سبل التعاون الدولي يجعلنا أكثر إصرارًا من أي وقت مضى على دعم هذه المنظمة من أجل أن تواصل مسيرتها الخيرة وفقًا لمبادئها وأهدافها السامية».

خمسة عقود على شراكة المملكة مع برنامج الغذاء العالمي وتبرعها بمبلغ (٥٠٠) مليون دولار لبرنامجه لمواجهة ارتفاع أسعار المواد الغذائية، مما ساهم في مساعدة (٦٢) دولة نامية في مختلف أنحاء العالم.

الطاقة والبيئة

وانطلاقًا من حرص المملكة على تحمل مسؤولياتها الدولية فيما يواجهه العالم في مواضيع التغير المناخي والأمن الغذائي وارتفاع أسعار السلع الأساسية فقد أعلنت خلال قمة دول أوبك الأخيرة في الرياض عن تبرعها بمبلغ ٣٠٠ مليون دولار لإنشاء صندوق خاص لأبحاث الطاقة والبيئة والتغير المناخي.

ولأهمية التعاون الدولي في مجال الطاقة حرصت المملكة على مد جسور الحوار بين المنتجين والمستهلكين، إذ استضافت الرياض السكرتارية العامة لمنتدى الطاقة العالمي، كما رعى خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، حفظه الله، مؤتمر جدة للدول المنتجة والمستهلكة للنفط وأطلق مبادرته باسم الطاقة من أجل الفقراء التي تهدف إلى مساعدة الدول النامية على مواجهة تكاليف الحصول على الطاقة.

وقد فازت المملكة ممثلة في اللجنة الوطنية لآلية التنمية النظيفة في المسابقة العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغير المناخي بنيلها جائزة أفضل هيئة قدمت برنامجًا لنشر ثقافة آلية التنمية النظيفة، التي تهدف إلى عرض أفضل حالات التواصل للتعريف بمشاريعها، ودورها في الترويج لهذه المشاريع للحد من انبعاثات الغازات المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري والتخفيف من آثار التغير المناخي.

وتبين من تقارير متابعة تنفيذ الأهداف التنموية للألفية التي أصدرتها المملكة وفي ضوء معدلات النمو الحالية، أن المملكة تجاوزت السقوف المعتمدة لإنجاز أغلب الأهداف المحددة، وهي على طريق تحقيق المتبقي منها قبل المواعيد المقترحة في عام ٢٠١٥ وهو عام إنجاز الأهداف التنموية للألفية.

وحققت المملكة العديد من الإنجازات في القضاء على الفقر المدقع والحد من معاناة الجوع وضمان التعليم الابتدائي لكافة فئات المجتمع والتوجه نحو تكريس مشاركة الجنسين على حد سواء في مؤسسات التعليم وتحقيق إنجازات ملموسة في القطاع الصحي، إلى غير ذلك مما له علاقة بأهداف الألفية.

وأكدت المملكة في سياساتها التنموية على مضامين مبادئ الشراكة العالمية للتنمية كنهج ثابت، وأصبحت هذه المضامين في صلب أهداف خطتي التنمية الثامنة والتاسعة، التي انطوت على دعم التعاون والتكامل على الصعيدين الإقليمي والعالمي بما يخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويحفظ الأمن والسلم العالميين.

وفي هذا الإطار، قدمت المملكة العون والمساعدة لكل من يحتاجها حول العالم ضمن إمكانياتها المتاحة، وانطلاقًا من قيمها وتراثها الإنساني، إضافة إلى أن المملكة تعد دولة مانحة وشريكًا رئيسًا في التنمية الدولية، فقد مثلت المساعدات والمعونات الخارجية جانبًا أساسيًا من سياسات المملكة الخارجية والتنموية، فبلغ إجمالي المساعدات التي قدمتها المملكة إلى الدول النامية خلال الفترة (١٩٧٣-٢٠٠٩م) أكثر من (٩٩،٧٥) بليون دولار أمريكي، استفاد منها أكثر من (٩٥) دولة من الدول النامية في آسيا وإفريقيا ومناطق أخرى من العالم.

وقد زادت مساعدات المملكة للدول النامية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال تلك الحقبة عن النسبة المستهدفة للعون الإنمائي من قبل الأمم المتحدة من الناتج الإجمالي للدول المانحة والبالغة (٠,٧٪)، حيث بلغت نسبة المساعدات من المملكة أكثر من (٥٪) من الناتج المحلي مما يجعل المملكة شريكًا فاعلا للدول النامية من خلال دعمها المباشر لتمويل مشاريع التنمية.

وتتوزع مساعدات المملكة بين آليات مختلفة، منها القروض الميسرة، والمنح، ومساعدات الإغاثة، هذا بالإضافة إلى الإعفاءات من الديون المستحقة. فقد تنازلت المملكة عما يتجاوز (٦) بلايين دولار من ديونها المستحقة على بعض الدول النامية.

تاريخ الأمم المتحدة

وضع رئيس الولايات المتحدة الأسبق فرانكلين د.روزفلت تسمية «الأمم المتحدة»، واستُخدم هذا الاسم للمرة الأولى في «إعلان الأمم المتحدة» الصادر في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٤٢، خلال الحرب العالمية الثانية، عندما أخذ ممثلو ٢٦ دولة من حكوماتهم تعهدًا بمواصلة القتال سويًا ضد قوات المحور.

واشترك في وضع ميثاق الأمم المتحدة ممثلو ٥٠ بلدًا في أثناء مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمنظمة الدولية، الذي عقد في سان فرانسيسكو في الفترة من ٢٥ نيسان/أبريل إلى ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٤٥.

وقد تباحث هؤلاء المفوضون على أساس مقترحات أعدها ممثلو الاتحاد السوفياتي والصين والمملكة المتحدة والولايات المتحدة في دمبارتون أوكس في آب/أغسطس ١٩٤٤.

ووقع الميثاق ممثلو البلدان الخمسين يوم ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٤٥، ووقعته بعد ذلك بولندا، التي لم يكن لها ممثل في المؤتمر، فأصبحت واحدًا من الأعضاء المؤسسين البالغ عددهم ٥١ دولة.

وبرز كيان الأمم المتحدة رسميًا إلى حيز الوجود يوم ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٥، عندما صدق على الميثاق كل من الاتحاد السوفياتي والصين وفرنسا والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، ومعظم الدول الموقعة عليه.